A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/12/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 سبتمبر 2013

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 18 إلى 21 نوفمبر 2013

ملخص التقرير التقييمي عن مشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة (التوصيات 19 و30 و31)

من إعداد البروفيسور توم ب. م. أوغادا، خبير التقييم الاستشاري لشركة خدمات تي أند بي لإدارة الابتكار والتكنولوجيا، نيروبي

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص لتقرير التقييم الخارجي المستقل المعني بتكوين *الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة*، من إعداد البروفيسور توم بي. إم. أوغادا من شركة خدمات تي أند بي لإدارة الابتكار والتكنولوجيا، نيروبي، كينيا.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص شامل

معلومات أساسية

1. هذا التقرير عبارة عن تقييم مستقل للمشروع المعني ***بتكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة***. وهذا هو مشروع جدول أعمال التنمية المتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية للويبو أرقام 19 و30 و31. تمت الموافقة على المشروع أثناء الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP) المنعقدة في جنيف في أبريل 2010 (الوثيقة CDIP/5/6). بدأ تنفيذ المشروع في يناير 2011، واُكتمل في أبريل 2013. ونُفذ المشروع، على أساس تجريبي، في كل من زامبيا وبنغلاديش ونيبال.

2. كان الهدف من التقييم توثيق الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة. لم يهتم التقييم بالأنشطة الفردية، وتم التركيز على تقييم المشروع بشكل عام. ولذلك، اهتم التقييم بمساهمات المشروع في تقدير احتياجات الدول الأعضاء وبتحديد التكنولوجيات الملائمة لتلبية تلك الاحتياجات وتطوير تلك التكنولوجيات مع مرور الوقت وبمستوى الأداء متضمنا تقييم تصميم المشروع وأسلوب إدارته وفعالية التنسيق والاتساق ومعدلات التنفيذ والنتائج المحققة. جرى التقييم وفقا لأربعة معايير، وتحديداً: تصميم المشروع وأسلوب إدارته، وفعالية المشروع، واستدامة أنشطته ومساهمته في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

3. استخدم التقييم مزيجاً من الأساليب المختلفة، والتي تضمنت من بينها استعراض لوثيقة المشروع ومقابلات مع موظفي الويبو والخبراء الوطنيين وأعضاء مجموعات الخبراء الوطنية (NEGs) في البلدان الثلاثة التي شاركت في تنفيذ هذا المشروع (بنغلاديش ونيبال وزامبيا).

4. أسفر التقييم عن تسع نتائج وخمسة استنتاجات وأربع توصيات على النحو الوارد فيما بعد.

النتائج الرئيسية

أ. تصميم المشروع وإدارته

5. **النتيجة 1:** ***أظهر التقييم كفاءة وثيقة المشروع (PD) كدليل توجيهي لتنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي تحققت.*** أرشدت الوثيقة فريق المشروع لتحقيق النواتج الرئيسية بما في ذلك إطلاق المشروع في ثلاث بلدان وإنشاء مجموعات الخبراء الوطنية في كل بلد منها، وتحديد ستة مجالات لاحتياجات التنمية، وإجراء ستة بحوث في البراءات المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة، وإعداد ستة تقارير أخرى عن أوضاع البراءات والتكنولوجيات وخطط الأنشطة التجارية وتنظيم منتديين لمختلف أصحاب المصلحة المتعددين في كل من البلدان المشاركة. ومع ذلك، تلاحظ وجود بعض أوجه القصور في الوثيقة. فعلى سبيل المثال، لم توضح الوثيقة على نحو كاف معايير اختيار البلدان المشاركة وأدوارها ومسؤولياتها وخطوات تحديد مجالات الاحتياجات الإنمائية.

6. **النتيجة 2:** ***كانت أدوات الرصد المستخدمة والتقييم الذاتي وإعداد التقارير للمشروع كافية ومفيدة إلى حد ما لتوفير المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع.*** تم الانتهاء من المشروع في الوقت المحدد وإعداد تقريرين مرحليين بواسطة فريق المشروع وتقديمها إلى لجنة التنمية، وساهمت الدول الأعضاء بالإدلاء بمداخلات مفيدة. ومع ذلك، تلاحظ نقص في التقارير المقدمة من مجموعات الخبراء الوطنية، وشكل هذا النقص واحداً من أهم أوجه القصور الرئيسية في أدوات الرصد.

7. **النتيجة 3:** ***كانت المساهمات المقدمة من جانب الكيانات الأخرى من داخل الأمانة كافية لتمكين تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة.*** وشاركت جميع الإدارات المفترض مساهمتها في هذا المشروع مشاركة فعَّالة (قسم المعلومات المتعلقة بالبراءات وقسم دعم الابتكار والتكنولوجيا وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية). بيد أن المشاركة التي قدمتها المكاتب الإقليمية للمشروع لم تكن كافية بالنظر إلى دورها في دعم تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية في هذه البلدان.

8. **النتيجة 4:** ***وقعت بالفعل معظم المخاطر التي أُستُشعر احتمال وقوعها في وثيقة المشروع وأثرت على التنفيذ.*** وتمثلت بعض من هذه المخاطر في تحديات متعلقة بأمور التنسيق ومدى فعالية مجموعات الخبراء الوطنية.

9. **النتيجة 5:** ***أخذ المشروع في الاعتبار الاتجاهات والتكنولوجيات الجديدة، وغيرها من القوى الخارجية، بالنظر إلى أن المشروع نفسه كان معنياً بتحديد التكنولوجيات الملائمة استناداً إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات القائمة.*** وخلال مراحل المشروع، تم تحديد مجالات الاحتياجات والاضطلاع بالبحث في البراءات وإعداد تقارير عن أوضاعها والانتفاع بها في سياق تحديد أنسب التكنولوجيات التي يمكن أن توفر الحلول للتحديات الإنمائية التي تم تحديدها. كما تم تحديد عوامل كانت تعد خارجية بالنسبة للمشروع، كالتزام من الإدارة تجاه المشروع، والتي تختلف من بلد إلى آخر وكان لها أثر على النجاح والاستدامة.

ب. الفعالية

10. **النتيجة 6:** ***اتصف المشروع بالفعالية إلى حد ما، وتمثلت فائدته في تسهيل استخدام قدر أكبر من المعلومات التقنية والعلمية المناسبة في التصدي إلى احتياجات التنمية المحددة على الصعيد الوطني.*** استطاعت البلدان الرائدة الثلاثة استنباط مجالين من الاحتياجات وتحديد التكنولوجيات الملائمة للتصدي لتلك الاحتياجات وإعداد خطط الأنشطة التجارية. ومع ذلك، انتهى المشروع قبل تنفيذ هذه الخطط.

11. **النتيجة 7:** ***اتسم المشروع بالفعالية والفائدة إلى حد ما فيما يتعلق بتكوين الكفاءات المؤسسية الوطنية في استخدام المعلومات التقنية والعلمية للاحتياجات التي تم تحديدها.*** فقد رُفعت قدرات وكفاءات أعضاء مجموعات الخبراء الوطنية في استخدام التكنولوجيا المناسبة، وتحديد الاحتياجات، وإعداد طلبات البحث في البراءات، والاضطلاع بالبحث عن البراءات فضلا عن إعداد تقارير البحث، وتقارير أوضاع البراءات وخطط الأنشطة التجارية. ومع ذلك، لم يتم تدريب سوى مجموعة صغيرة فقط، وافتقر المشروع إلى استراتيجيات بشأن كيفية رفع حجم المتدربين للوصول إلى نخبة وطنية مؤثرة. كما لم تنص وثيقة المشروع على إقامة منتديات إقليمية لتبادل الخبرات.

12. **النتيجة 8:** ***تميز المشروع بالفاعلية إلى حد ما في تنسيق استرجاع المعلومات التقنية والعلمية المناسبة وتوفير الدراية الفنية القادرة على تنفيذ هذه التكنولوجيا بطريقة عملية وفعالة.*** ووفقا لوثيقة المشروع، بدأت عملية البحث في براءات الاختراع بواسطة خبير وطني بالتشاور مع مجموعة الخبراء الوطنية والمستشار الدولي. ثم أُحيلت طلبات البحث بعد ذلك إلى خبراء الويبو في شعبة البلدان الأقل نمواً للنظر فيها وإبداء الرأي والتعليقات قبل رفع تلك الطلبات إلى شعبة معلومات البراءات في الويبو. وأكدت تلك الإجراءات على ضمان جودة طلبات البحث، مما عزَّز بدوره من جودة البحث والتقارير المُعَدَّة في شأنه.

ج. الاستدامة

13. **النتيجة 9:** ***هناك احتمال لمواصلة العمل بشأن التكنولوجيا الملائمة وتنفيذ خطط الأنشطة التجارية.*** ويستند هذا الاحتمال على الاهتمام الذي حظى به المشروع من قبل البلدان الثلاثة الرائدة والخطوات الإيجابية التي أُتخذت بالفعل من

جانبهم في سياق استدامة المشروع. فعلى سبيل المثال، وردت تقارير عن استعداد حكومات زامبيا ونيبال لتنفيذ خطط الأنشطة التجارية، في حين أنشأت نيبال مركزا للتكنولوجيا الملائمة وصندوقاً لتمويل تلك التكنولوجيا.

د. تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (DA)

14. **النتيجة 10:** خلص هذا التقييم إلى استجابة المشروع إلى توصيات جدول أعمال التنمية على النحو التالي:

"1" *توصية جدول أعمال التنمية رقم 19:* تهدف هذه التوصية إلى ***تشجيع تعزيز الإبداع والابتكار في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من خلال النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا وما يترتب عليها من أنشطة الويبو***. وقد عزَّز مشروع "التكنولوجيا الملائمة" النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا في ثلاثة من البلدان الأقل نمواً، مما أسهم في تحقيق التوصية 19 من جدول أعمال التنمية.

"2" *توصية جدول أعمال التنمية رقم 30:* تشجع التوصية ***تعزيز تعاون الويبو مع المنظمات الحكومية الدولية لتزويد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالمشورة حول سبل النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المتعلقة بالملكية الفكرية وكيفية الانتفاع بها، ولا سيما في المجالات التي توليها البلدان المستفيدة أهمية خاصة***. مَكَّن مشروع "التكنولوجيا الملائمة" البلدان المستفيدة الثلاثة من الحصول على حق النفاذ إلى التكنولوجيا من المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع والانتفاع بها، فضلا عن النفاذ أيضا إلى مكاتب الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وأستراليا والهند. وبهذا، يكون المشروع قد أسهم في تحقيق توصية جدول أعمال التنمية رقم 30.

"3" *توصية جدول أعمال التنمية رقم 31:* تشجع هذه التوصية ***اتخاذ مبادرات تسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات المتاحة للجمهور***. وفي سياق مشروع "التكنولوجيا الملائمة" هذا، يسَّرت الويبو النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات المتاحة في البلدان المتقدمة ونقلها إلى البلدان الأقل نمواً. وبهذا، يكون المشروع قد أسهم في تحقيق توصية جدول أعمال التنمية رقم 31.

الاستنتاجات والتوصيات

أ. تصميم المشروع وإدارته

15. **الاستنتاج 1:** استناداً إلى **نتائج التقييم أرقام 1 و2 و4**، خلص التقييم إلى أن وثيقة المشروع، بحالتها الراهنة، في حاجة إلى مزيد من التحسين لتعزيز الكفاءة والفعالية وإضفاء مزيد من الوضوح في أسلوب تنفيذ المشروع. ويحتاج الأمر إلى إيلاء اهتمام خاص إلى:

(أ) معايير الاختيار (لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى التوصية 2، الصفحات من 6 إلى 7)،

(ب) عقد اتفاق شراكة (PA)،

(ج) إجراءات تحديد مجالات الاحتياجات الإنمائية،

(د) تعزيز أدوات الرصد والإبلاغ لتقييم التزام مجموعات الخبراء الوطنية بشكل مستمر وتحسين إعداد التقارير والإبلاغ مع الاستعانة بالخبراء الوطنيين،

(هـ) تعزيز دور مجموعات الخبراء الوطنية وتحسين مستوى التنسيق.

16. **الاستنتاج 2**: استناداً إلى **النتيجة 3**، استخلص التقييم أهمية مشاركة المكاتب الإقليمية في المشروع، وخاصة بالنظر إلى استغلال فرص تعميم مشاريع التكنولوجيا الملائمة في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية للبلدان.

17. **الاستنتاج 3**: استناداً إلى **نتائج التقييم من 1 إلى 5**، أظهر التقييم نجاح المرحلة التجريبية للمشروع إلى حد ما. ويمكن استخدام الدروس المستفادة في التنفيذ المستقبلي للمشروع في بلدان أخرى، سواء في بلدان أقل نمواً أو في بلدان نامية.

ب. فعالية المشروع

18. **الاستنتاج 4**: استناداً إلى **نتائج التقييم من 6 إلى 8**، انتهى التقييم إلى أن المشروع، وبالنظر إلى كونه مشروع تجريبي، قد أثبت القدرة على تكوين الكفاءات في مجال استخدام المعلومات التقنية والعلمية المناسبة في التصدي للاحتياجات الإنمائية التي تم تحديدها على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه تقييم فعالية المشروع في تحقيق أهدافه نظراً للأسباب التالية:

أ. لم يتم تنفيذ جميع خطط الأنشطة التجارية. سوف يحتاج المشروع إلى المضي قدما إلى المستوى التالي وتنفيذ خطط الأنشطة التجارية من أجل تقييم الآثار. وعلى الرغم من انتهاء التكليف الصادر بشأن هذا المشروع، إلا أن هناك مبرر قوي لتمديد التكليف للإشراف على تنفيذ خطط الأنشطة التجارية.

ب. قلة عدد البلدان المشاركة. نُفذَّ المشروع بصورة تجريبية في ثلاث بلدان فقط. وسوف يكون من المفيد زيادة هذا العدد ليشمل بلداناً أخرى من البلدان الأقل نمواً استناداً إلى الدروس المستفادة من تجربة البلدان الرائدة.

ج. قلة عدد الاحتياجات الإنمائية التي تم التصدي لها في ظل تقييد نطاق المشروع. قد تُشكل بعض الاحتياجات التي تم تحديدها في الثلاث بلدان أهمية لبعض البلدان النامية أيضا. ولذلك، من المحتمل أن يمثل هذا المشروع فائدة لصالح تلك البلدان.

د. ضعف الأثر الناتج عن المشروع فيما يتعلق بتكوين الكفاءات للبلدان المستفيدة بشكل واضح (الخبراء الوطنيون وأعضاء مجموعات الخبراء الوطنية). ظهرت الحاجة إلى مزيد من التوسع في تكوين الكفاءات لإنشاء نخبة وطنية لا بأس بها بغية إحداث أثر ملموس.

19. **الاستنتاج 5**: استناداً إلى **النتيجة 8**: استخلص التقييم أن الترتيب الحالي للبحث في البراءات قد يحتاج إلى إعادة نظر لإتاحة الفرصة للخبراء الوطنيين لاكتساب مهارات البحث في البراءات. وبالمثل، ينبغي إعادة النظر في الآلية المستخدمة لنقل الدراية الفنية أثناء إعداد تقارير أوضاع البراءات للسماح بمزيد من التفاعل الشخصي المباشر بين الخبراء الوطنيين والاستشاريين الدوليين وخبراء الويبو.

ج. الاستدامة

20. **الاستنتاج 6:** استناداً إلى **النتيجة 9**، أظهر التقييم أنه وبينما يكون من السابق لأوانه الحديث عن استدامة المشروع في البلدان الرائدة، إلا أنه يمكن تحقيق الاستدامة من خلال الآتي:

أ. تنفيذ خطط الأنشطة التجارية. لن يُنظر للمشروع على أنه مشروع مكتمل ما لم يتم تنفيذ الأنشطة التجارية. وقد يتطلب الأمر دعماً من الويبو لتحقيق ذلك (من حيث الموارد وممارسة الضغط وإقامة علاقات والتشجيع).

ب. توفير مؤسسات وأجهزة تنفيذية في البلدان المُنَفِّذة للمشروع لمواصلة العمل بشأن "التكنولوجيا الملائمة". وينبغي تشجيع ودعم تلك الجهود التي بدأتها حكومة زامبيا (بهيكلة تنظيم مجموعة الخبراء الوطنية لتكون جهازاً مستداماً) وأيضا حكومة نيبال (بإنشاء مركز للتكنولوجيا الملائمة).

ج. الحاجة إلى مزيد من الموارد لإدارة المشروع في شعبة البلدان الأقل نمواً في الويبو، وأيضا لدعم تكوين الكفاءات.

د. تعميم استخدام التكنولوجيا المناسبة في الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية.

هـ. جعل مجموعات الخبراء الوطنيين جهازاً من أجهزة الدولة الدائمة.

التوصيات

21. **التوصية 1**: استناداً إلى **الاستنتاج 3 (المستمد من نتائج التقييم من 1 إلى 5)**، يوصي التقييم بأن توافق لجنة التنمية على المرحلة الثانية من المشروع. وبهذه الموافقة، تكون اللجنة مدعوة للنظر في الآتي:

أ. دعم البلدان التجريبية الثلاثة بغية تنفيذ خطط الأنشطة التجارية الخاصة بها،

ب. التوسع في المشروع ليشمل مشاركين جدد من البلدان الأقل نمواً،

ت. تجريب مشاركة بعض البلدان النامية التي يتم اختيارها في المشروع.

22. **التوصية 2**: استناداً إلى **الاستنتاج 2 (المستمد من نتائج التقييم: 1 و2 و4)**، يوصي التقييم بقيام الأمانة بتعديل وثيقة المشروع، لتلافي الملاحظات التالية:

أ. **اختيار البلدان المشاركة**: توفير معايير اختيار واضحة وشاملة لجعل المشروع ذات توجه مدفوع بالطلب على نحو أكبر، وإكسابه وثاقة صلة واستدامة.

ب. **اتفاق شراكة**: إبرام اتفاق شراكة أو مذكرة تفاهم لتوضيح أدوار ومسؤوليات البلدان المشاركة والويبو.

ج. **تحديد مجالات الاحتياجات**: بما يحقق التشاور وتحديد الأولويات والقطاعات المسؤولة والمعنية والتوثيق السليم لإجراءات العملية بالكامل.

د. **مجموعة الخبراء الوطنية**: إعداد مبادئ توجيهية لتحديد معايير اختيار أعضاء المجموعة وأسلوب تكوينها واختصاصاتها ورئاستها والبدلات والحوافز المقررة وسبل التنسيق ووضعها القانوني.

هـ. **تنفيذ خطط الأنشطة التجارية**: ينبغي أن يكون تنفيذ هذه الأنشطة جزءا أساسياً من المشروع ويتعين إجراء التفاوض في شأنها من خلال اتفاق شراكة.

و. **مدة المشروع**: يجب الحفاظ على فترة العامين المخصصين للمشروع، ولكن يجب استغلالها على نحو أكثر كفاءة.

ز. **مجالات عمل المشروع**: ينبغي توسيع مجالات ونطاق عمل المشروع وعدم الاقتصار على المجالات المحددة من قبل الويبو (البيئة والزراعة والطاقة والقطاعات الصناعية).

23. **التوصية 3**: استناداً إلى **الاستنتاج 5 (المستمد من نتيجة التقييم رقم 8)**، من المستحسن قيام الأمانة بمراجعة الترتيب المخطط للبحث في البراءات وإعداد تقارير أوضاع البراءات على النحو التالي:

أ. القيام بالبحث في الويبو والسماح بمشاركة الخبراء الوطنيين في البحث في براءات الاختراع لاكتساب المهارات اللازمة.

ب. توفير المزيد من الفرص للتفاعل الشخصي المباشر بين الخبير الوطني والمستشار الدولي وخبراء الويبو أثناء إعداد تقارير أوضاع البراءات.

24. **التوصية 4**: استناداً إلى **الاستنتاج 6 (المستمد من النتيجة 9)**، ومن أجل تحسين الاستدامة، يُوصي التقرير بقيام الأمانة بالتأكيد على الآتي:

أ. ينبغي أن يكون تنفيذ خطط الأنشطة التجارية جزءاً من اتفاق شراكة.

ب. وجوب تسخير المزيد من الموارد في إدارة المشروع في الشعبة المعنية بالبلدان الأقل نمواً في الويبو، ولدعم تكوين الكفاءات في الدول الأعضاء.

ج. يتعين تعميم استخدام التكنولوجيا الملائمة في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية للبلدان المشاركة.

د. يجب هيكلة مجموعات الخبراء الوطنية لتكون جهازاً من أجهزة الدولة الدائمة في البلدان المشاركة.

[نهاية المرفق والوثيقة]